



المبادرة السورية لحرية القائد عبدالله اوجلان
İNİSIYATİFA AZADIYA RĒBER ABDULLAH OCALAN A SŪRYĒ
INITIATIVE "FREEDOM FOR ABDULLAH OCALAN" IN SYRIA
2019.10.09

قضية المرأة

ظهرت قضية المرأة في كل المنعطفات التاريخية، وفي كل مراحل التحولات الاجتماعية، وذلك لأن المرأة كانت القوة الإنتاجية الحاكمة في العصر النيوليثي، فالزراعة واستئناس الحيوانات من نتاجها، والثورة القروية أي نظام العيش المستقر تحمل بصماتها لأنها تتناسب مع طبيعتها، وصناعة الفخار والنسيج وطحن الحبوب هي من الأعمال النسوية، فالأسرة تتجمع حولها والنسب كان يحدد بحسبها، فالنظام الأمومي كان هو الحاكم والذي يجد تعبيره الإيديولوجي في المعتقدات الدينية المعتمدة على الآهة والمتمثلة بالنجوم والقمر، فالمرأة كانت الربانة التي تقود دفة سفينة المجتمع دون أن تواجه أي مشاكل تعترض سيرها، وذلك لأن المجتمع في العصر الأمومي كان متميزاً بالطبيعة والعدالة والمساواة، ولكن الموازين انقلبت رأساً على عقب بظهور العصر الأبوي

منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ،حيث الطبقة والمدنية
واعتبار هذه المرحلة مرحلة الانكسار الأول للمرأة
،لأنها تحولت من إلهة عاملة عادلة محبة مبدعة إلى
عبدة مقيدة بسلاسل مصنوعة من هيمنة الرجل وتحكمه
،وبهذا التحول الجذري لوضع المرأة كان لا بد من
ظهور قضيتها كأعنف قضية متميزة بدورها الأساسي
والمهم في تطور المجتمع البشري ،سواء أ كان هذا
الدور مفتوحاً أو مغلقاً ،تقدماً أو رجعيّاً ،وأظهرت
تأثيرها في كثير من الجوانب ولا زال هذا التأثير كبيراً
في كل نضال لأجل المساواة ،وبهذا

فقد شكلت قضية المرأة جانباً حياتياً أساسياً وبارزاً
باستمرار ،من خلال النضال الطبقي أو الوطني أو
الاجتماعي ،أو الحروب بين الجيوش ،أو الحروب
الدبلوماسية والسياسية ،أو سرداً تاريخياً في جميع
الصراعات التي ظهرت خلال التاريخ الرسمي أو غير
الرسمي ،ورغم أنه تم تناول هذه القضية بكثرة في
عصرنا الحاضر بيد أنها لم تتناول بشكل منفصل فلم
توضع لها الحلول المناسبة ،لأنها لم تناقش ولم ينظر
إليها كنقطة حساسة أساسية في التحديث المجتمعي ،ولم
يؤخذ موضوع حريتها وعدالتها ضمن السياق التاريخي

والاجتماعي ، أو مستوى حريتها مقياساً لتحديد مستوى حرية المجتمع الذي بدوره يحدد مستوى الحرية العام
المرأة في ظل المجتمعات المختلفة والأنظمة

المتباينة: تبقى

قضية المرأة فارضة نفسها دوماً وبقوة هائلة في أي مجتمع وتحت ظل أي نظام كان ،سواء أ كان نظاماً رأسمالياً أو اشتراكياً أو من المجتمعات والأنظمة التي فرض عليها _ وبدون ريب _فقضية المرأة نابعة من مؤسسة العائلة ،ولهذا فإذا سلطنا الضوء على هذه المؤسسة في الحداثة الرأسمالية والإمبريالية التي تعتبر نفسها متطورة ،فسنجد بأنها تعاني من أزمات خانقة فحتى العائلة المركزية التي يعتبرها النظام الرأسمالي عماداً لتكوينه تتعرض لخطر الاندثار ،وعدم التماسك واللاوعي ،وأما بالنسبة للاشتراكية المشيدة فالحال لا يختلف على صعيد العلاقة الموجودة داخل العائلة لأن العلاقات السليمة لا تجد لنفسها مكاناً فيها ،والقضية تزداد تعقيداً في المجتمعات التي فرض عليها التخلف حيث الجهل والقوقعية والانزواء والانطواء ،وبهذا فوضع العائلة في المجتمعات السابقة مزرٍ ،يرثى له ومن كل بد فلا بد أن ينعكس هذا الوضع على الطرف الثاني

من المعادلة أي قضية المرأة ،فوضع تحرر المرأة في البلاد الاشتراكية متمثل بالانضمام إلى العملية الاقتصادية بشكل كبير وإلى المؤثرات على الوطن بشكل واسع ،وبتحقيق بعض التطور من الناحية الصحية والفيزيائية وهذا يكون بمعنى عدم الاستفادة من الإمكانيات التي أعطتها الثورة لكل المجتمع فالاستفادة تكون بشكل محدود جداً والمشاركة السياسية للمرأة قليلة جداً لأنها من باب رفع العتب ،أي لعدم التناقض مع المفاهيم العامة للمساواة صحيح أن البلاد الاشتراكية تقيم التنظيمات وتؤسس الأحزاب وتحقق انضمام المرأة إليها ، وإلى مؤسسات الدولة فعاليتها الرسمية بقرارات رسمية ،ولكن حتى هذا الانضمام يتم بنسبة ضئيلة وذلك لأن دور المرأة بقي ضعيفاً واهناً إلى درجة ألا تحدث ثقلاً على مستوى القرار السياسي للسلطة ،وفي القضايا الدولية وحلها أو حتى في القضايا الاجتماعية العميقة مثل عدم المساواة ،وبناء على ذلك فموقع المرأة بقي ضمن الإطار الذي رسمه الرجل لها ولم يتم تجاوزه ،والوضع الذي تم رسمه لها في المجتمع القبلي يحمل ختم الرجل بكل وضوح ،وهو تعبير عن سلطته وهيمنته ،وفي المجتمع الرأسمالي كان كذلك أيضاً بشكل قطعي ،والأمر كان أكثر سوءاً في

المجتمع الإقطاعي لأن المرأة استخدمت فيه كأداة لتنظيم شؤون الزيقرات وخدمة المجتمع والدولة ،وبذلك توصل المجتمع الذكوري السلطوي إلى إسقاط إدارة الآلهة الأم بالقمع والاضطهاد ،وتحولت المرأة إلى وسيلة من وسائل الإنتاج ،وتعرضت إلى الاستغلال المزدوج في البيت والمزرعة ،وظهرت بذلك الفوارق الطبقية والاجتماعية التي جعلت المرأة في الدرجة الدنيا حيث لا موقع لها في القرار السياسي الذي انفرد به الرجل من أجل السيطرة ،وأما وضع تحرر المرأة في عصرنا الحالي _ الذي يعتبر عصر الحريات_ فهو لم يتجاوز دروب النقاش فيه ،وإن تمت مناقشته بجرأة ،ولكن دون أن تتم فيه أي تحولات ثورية حقيقية ،فالأسايب والوسائل والتجارب التي طرحت لأجل الحل لم تتجاوز في نوعيتها النضال الإصلاحي والحلول الإصلاحية ،وطرح هذه القضية كان على سبيل قضية كمالية وراقية وبدلاً من تناولها على أنها قضية تحرر جنس المرأة الفعلي ،فقد تم ذلك بشكل سطحي جداً دون التطرق إلى الأعماق بحيث أصبحت موضوعاً لتسلية الأوساط البرجوازية في أوقات فراغها وهذا أفضل حل قدمته المجتمعات الغربية للقضية النسائية وحركتها

ولهذا فلا بد من التعرف على المرأة تاريخياً وهيمنة الرجل على المجتمع انطلاقاً من هيمنته عليها

المرأة عبر التاريخ: كانت المرأة المجتمع

الطبيعي هي القوة التي تكشف وتبدع وهي الأقوى لدى الجنس البشري لأنها المتمتعة بالنشاط الإنتاجي والعمل المتميز والإبداع في عملية تجميع أنواع الأعشاب والنباتات وصنع الأدوية منها وفي إنتاج النسب لأنها الأم المنجبة للأطفال والمشرفة على تربيتهم وتعليمهم القواعد الأولى للحياة، والأم الرؤوم بعاطفتها القوية وذهنيتها الحرة، والمهندسة المشرفة على هندسة الحياة الطبيعية ببناء الملاجئ أو المساكن، فهي العنصر المدير لتلك المجتمعات المتميزة بعقم تطور مواهب الرجل، وعدم الحاجة إلى جهده العضلي وقوته الفيزيائية والبدنية، فالمرأة هي المتحكمة بالإنتاج المتراكم، وبالأولاد وبسلوكياتهم وأخلاقهم لأنها قد وضعت القواعد الأخلاقية الأولى، كما وضعت القواعد الأولى للأكل كعدم قطع الأشجار وهي خضراء واعتبار الخبز شيئاً مقدساً وتحريم السرقة وما إلى ذلك، ولهذا فالمرأة تميزت بقيمة ومكانة فضلى في المجتمعات الطبيعية الأولى، أما في المجتمع الطبقي حيث تم فرض حكم

الأقلية على على الأغلبية ،فنرى أن المرأة دخلت بالتدريج تحت الوصاية ،والذي لعب الدور الرئيسي في ذلك ،هو اللجوء إلى أماكن أبعد من محيط البيت للحصول على والغذاء وظهور الحاجة إلى الجهد العضلي لعدم سهولة توفر الاحتياجات كالسابق ،فهنا بدأ الرجل بفرض هيمنته وسلطته على المرأة ولم يكتف بذلك فقط،بل لجأ إلى الاستيلاء على فائض القيمة الذات الناتج عن عمل المرأة ،ورغم أن الإمكانيات الفيزيائية كانت لصالح الرجل منذ البداية إلا أنه لم يستخدمها لتحقيق المكاسب ،وبعدها استخدمها بمكر محولاً هذه القوة إلى استعمار مجتمع تحققت فيه قيمه بجهد المرأة ،وبقي الرجل الذي استطاع الاستيلاء على فائض الإنتاج للمرأة معتمداً على قوته الفيزيائية التي تميز بها ،ومجمّعاً حوله أمثاله ،ليبدأ الصراع على السلطة ،فمن طرف يظهر العبيد ،ومن طرف آخر تتم السيطرة على المرأة شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى مراحلها النهائية مع ظهور مرحلة العبودية ،وفيما بعد أخذت هذه السيطرة شكلاً بارزاً حيث جعل الرجل نفسه قوة السلطة الكبيرة ،وباستيلائه على قوة السلطة السياسية وصل إلى مستوى الإله المقدس الذي لا يجوز المسّ به أو بحصانته ،وأما المرأة فقد ضاعت وتاهت في هذه المرحلة ،وقد ظهر

تعريف المرأة_ فيما بعد هذه المرحلة_ في الأديان والفنون والشعر والأغاني وفي الأنشطة السياسية، وهي في كل هذا لم تأخذ شكلاً ثابتاً وشخصية مستقرة، بل أخذت جانب الزينة والألعاب واللؤم وكل ما لدى المجتمع من النواحي السلبية مساهمة في تطوير كل هذه النواحي ومسببة الكثير من التزييف، ودورها كان ضعيفاً واهناً في الأمور الإيجابية وانضمامها كان محدوداً، وأما في العصور الوسطى فلا يوجد شيء اسمه المرأة، وما المرأة إلا مخلوق يتم اختطافه ووضعه في القصور، ودور المرأة_ وقتئذٍ كان لا يتعدى حدود الزينة والطرافة والمؤامرات التي كانت تتم في ساحة يتحكم فيها الرجل وتحت نفوذه الشديد وهذا الرجل الذي كان يسيطر على كل شيء، ويسخر كل شيء في سبيل خدمة مصالحه واستغلاله اللا متناهي فحتى حالات الزواج كانت تدخل في خدمة تعزيز سلطته السياسية، لأنه كان ينظر إلى حادثة الزواج كوسيلة لزيادة سلطته واستغلاله الطبقي، ولهذا فالعائلة وقتها كانت شكلاً متداخلاً من الاستغلال والضغط وكانت انتقالاً من العائلة التي تخضع للأم إلى العائلة التي تخضع للأب، فتعمل على وفرة الإنتاج وتوسعّ صلاحيات الرجل، فالمرأة فقدت كل فعاليتها في القرون الوسطى، في مرحلة

العبودية والمراحل الإقطاعية القبلية ،لأنها عاشت ضياعاً ما بعده ضياع ،فقد وُضِعَتْ في حرم الطبقات المتحكمة وأصبحت في أسر عميق أبعدھا عن شخصيتها وسلطتها وتأثيراتها ،وباتت أهميتها تقاس بالأولاد الذين تنجبهم وترعاهم وقيمتها تقاس بالجمال الذي تضيفه على البيت وجودة الطعام الذي تعدّه ،وهي بذلك بعيدة عن السياسة ودنيا التملك والملكية والسلطة والهيمنة على القيم الإنسانية ،فكل هذا بات من اختصاص الرجل ،وأما هي فقد أُستبعدت عن هذه الأمور بسبب التداخل الواعي من الرجل وبعض التطورات الذاتية وتداخلها ،حيث دُفعت إلى أدنى مستويات المجتمع فأُقصيت عن العلم والسياسة

والإنتاج والفعاليات الدينية استقصاء مجهول الأبعاد ،دون وجود قانون يحد من ذلك ،وإن وجد فهو متروك للرجل ولقوانين الاستغلال ،وعندما وصلت البشرية إلى فجر الثورات البرجوازية تحولت المرأة إلى سلعة تباع وتشتري فالبرجوازية قد أعطتها شكلاً نظرياً وعملياً وجعلتها موضوعاً للرسم ولباقي الفنون وللحياة اليومية ،ولهذا فقد وقعت المرأة فريسة للمجتمع البرجوازي الذي أعطها شكلاً جديداً من حيث،هذا المجتمع الذي بدأ بتطوير نظريات حقوق الإنسان والمساواة بين الأفراد

وحقوق المرأة ومساواتها في المجتمع، والجدير بالذكر علينا ألا ننسى بأنه قد طور ما طور من النظريات وفق مصالحه فبالتأكيد أن البرجوازية قامت على أسس العلمانية وحقوق الفرد، ولكنها لم تقم

بتطوير وضع المرأة نحو الأفضل، لأن مستواها بقي متدنياً فليس لها

أي اعتبار في القرارات السياسية والاقتصادية وأي حق من الحقوق وحتى مطالبها باتت متراوحة في مكانها، فمساواة المرأة التي تحدثت عنها البرجوازية لم تكن سوى مساواة العائلة البرجوازية بالعائلة الإقطاعية، ولم تكن بمعنى المساواة العامة للمرأة، وذلك لكيلا تفتح باب الحرية أمام العائلة والمرأة ولا تعطيهما قسطاً من حريتها، فالمرأة تعرضت في المجتمع البرجوازي إلى الاستغلال من طرف المجتمع والرجل عبر التمييز بينها وبين الرجل في مستوى الأجور وساعات العمل والتعويضات العائلية، والأمومة التي تعرضها للطرد، وتحولت إلى

وسيلة للدعاية وسعلة للتجارة أكثر من أن تكون موجودة ضمن علاقات سياسية وإنتاجية، وتحولت أيضاً إلى قاعدة انتخابية مهانة فأصواتها يُتلاعب بها، وحقوقها تداس عليها بالأقدام، وعندما ظهرت الرأسمالية، فحالها

ازداد سوءاً وانحطاطاً ،لأن الرأسمالية اعتمدت على رفع شأن المادة وجعلها في طليعة الأولويات الاقتصادية ،وأيضاً قد فصلت الدين عن الحياة ،واعتمدت على ما يسمى بالاقتصاد الحر وهي في كل ذلك كانت على يقين تام بأن المرأة هي العنصر الأساسي الفعال في المجتمع ،فهي التي ستبقيه على الأقدام ،وبهذا فالتغلب على المرأة وإضعافها يعني التغلب على المجتمع ولهذا فالمرأة تعرضت للقتل والاعتصاب والإهانة والضرب ،وهي لم تكن في نظرهم أكثر من مخلوق ضعيف ناقص ،وسلعة رخيصة تخدم مآرب الحداثة الرأسمالية وباعتبار المرأة والشبيبة هما العنصران الفعالان والمؤثران ضمن المجتمع ،واللاعبان الأساسيان في خلاص المجتمع من القهر والفوضى والمظالم ،فقد مارس النظام الرأسمالي على الشبيبة السياسة ذاتها التي مارسها على المرأة ،وبهذا فالمرأة لم تحصل في ظل مشروع الحداثة الرأسمالية على المساواة في الأجور أو الحماية من العنف ،ولذلك فقد عاشت حالة من الإحباط والفشل ،وتحولت إلى سلعة تباع وتشترى ويبقى الرجل هو صاحب المتعة والامتياز والسيطرة مادياً وجسدياً فالمرأة عاشت في كل المراحل السابقة مسحوقة ،منهارة ،سلعة رخيصة

عبدة للمادة ،تحقق أعلى المكاسب الاقتصادية دون أن تريح لنفسها مكسباً واحداً فلا قيمة لأنوثتها ولا لأمومتها ،ولا لحياتها الأسرية ولا لكينونتها ،بل هي عبد ذلول لا حول له ولا قوة

المرأة في مرآة الشرق الأوسط قديماً وحديثاً:

تعكس مرآة الشرق الأوسط قديماً أجمل صورة للمرأة ،فهي بدأت بالتاريخ في هذه الجغرافيا ،وأعطت الحياة جمالاً ،عملت في الزراعة ،وأنشأت القرى وأوجدت الآلات كالصحون ،والفأس ،والمحراث ،وآلات الحياكة ،وأنجبت الأطفال ،وقومتهم بأجدية الأخلاق والخير والمحبة والعطاء ،فشكلت بذلك بذلك تنظيماً متمحوراً حولها ،وخلقت حياة أساسها الحرية ،إلى أن استطاعت أن تجعل المجتمع أن يرمزها بالألوهية فكانت الإلهة للحياة فهي عشتار ،ونينهورساع ،وإينانيا ،وتيامات وبقيت أرض الشرق الأوسط هي الأم الولود لهذه المرأة الجسور التي استطاعت في شخص آميديا أن تبقى تلك المقدمة في الحرب ،والمبدعة في حثها على بناء حدائق بابل المعلقة ،وأن تصبح رمزاً لحب الوطن والشعب في شخصية زنوبيا ملكة تدمر التي رجحت الموت على العيش في الذل والإهانة وأن تتحول إلى مدافع شرس

عن أرضه في شخصية كليوباترا في مصر في زمن
الفراعنة ،تلك الشخصيات اللواتي جعلن التاريخ يركع
أمام ذكائهن وشجاعتهن وفطنتهن ،ولكن هذه الصورة
المنعكسة من تلك المرأة لم تحتفظ بروبقها وجمالها
وعنفوانها ،فقد

تزعزعت كثيراً مع التقدم العمري للتاريخ ،حيث
أصبحت المرأة الشرق أوسطية عاملاً مزيفاً ،فقلبت كل
فضائل الأنوثة وكنس المرأة رأساً على عقب ،وضُمَّنت
كل ما تمتلكه من مزايا تبعث على الفخر والاعتزاز
والمشاطرة ضمن هيمنة القانون الأخلاقي ،وغدا النشاط
الأولي والوحيد بالنسبة للمرأة المتحولة إلى أثن ملك
للرجل الذي خرج من ذاته بسبب التقاليد الدينية متمثلاً
في الطاعة المطلقة لرغبات رجلها ،وما يمثله
الإمبراطور بالنسبة للدولة يمثله الرجل عموماً ،والزوج
خصوصاً بالنسبة للمرأة ،وأما القرار المشترك والوفاق
معها فهما عيب وعار في لغة الرجولة ،في حين تجد
التبعية العمياء غير المضبوطة بأي مبدأ تجاه الزوج
تعبيرها في الأخلاق بأنها فضيلة مثلى ،فالمرأة على
مسافة شاسعة من أن تكون قادرة على الدفاع عن ذاتها
بحرية وعلى أنها جسد وروح كما أنها قد همشت وسلبت
منها قواها من قبل النسج السياسية والاقتصادية

والاجتماعية لدرجة باتت تبحث فيها عن رجل تتبعه
بعبودية عمياء بكل ما في وسعها ، فلقد أقحمت في حالة
أنكى من الموت ذاته ، وبما أن شقيقاتها من بنات جنسها
يقبعن في الحالة نفسها ، فتكاد تنعدم النساء القادرات على
فهمهن ووعدهن بحياة إنسانية حقة ، فالواقع الثقافي
المطوق للمرأة يفرض عليها الرضوخ الدائم بحيث
يصبح تحطمها وانكسارها أمراً أكيداً مهما قاومت
، ولذلك فعبودية الشعوب تتحقق أولاً في المرأة ، وتشكل
الذكورة المفرطة والأنوثة المفرطة ثنائية جدلية في
المجتمع الشرق أوسطي ، وما يرجع إلى الرجل من هذا
النمط من العلاقات ليس سوى خصائص مضادة تتمثل
في الرجولة المهيمنة الجوفاء ، حيث يعكس الرجل
الهيمنة التي تطبقها السلطة عليه على المرأة ، لتعكسها
هي بدورها على الأطفال وبالتالي تكتمل فاعلية الهيمنة
من الأعلى نحو الأسفل ويسفر مستوى عبودية المرأة في
هذه الآلية عن أكثر الظروف سلبية وسوءاً ، أي أنه
يطور على الدوام من مستوى عبودية المجتمع حتى
يصبح بإمكان حزام السلطة الأعلى توجيه المجتمع
الأنثوي بكل سهولة ، والمرأة بذلك قد تحولت إلى وسيلة
لتطبيق الظلم الأكبر على المجتمع أيضاً ، فالمرأة الشرق
أوسطية كائن خاضع لقمع واستغلال اجتماعيين

مؤسستين وممنهجين منذ العصر الأبوي ،وعبودية المرأة معقدة وبنوية لدرجة يستحيل مقارنتها بأي شكل آخر من أشكال العبودية ،وأسواق بيع العبيد من النساء ومؤسسات الجواري والحرم القائمة ضمن سياق تاريخ المدنية ،وممارسات الحداثة الرأسمالية في تطبيق الاستعباد على المرأة قد تكاثرت بما لا يمكن حسابه ،إذ ما من مدنية تلاعبت على المرأة وعملت على استغلالها لهذه الدرجة بقدر ما فعلته الرأسمالية حيث استغلت الظاهرة إلى درجة باتت نسبة ساحقة من النساء فيها يعكسن الممارسات التي تسقطهن أكثر الأوضاع انحطاطاً وسفالة على أنها الخصائص الأساسية لهوية المرأة ،وحتى أنهن تقبلن أن تكن جزءاً

من الألعيب الملعوبة عليهن ،وبتن في حالة مستولى عليهن فيها إلى درجة لا يرين مانعاً من لعب هذه الألعيب بذاتهن ،فالمرأة لا تتوانى عن عرض نفسها طوعياً كعبودية مستساغة في كافة خلايا الحياة ،صوتاً ولوناً وبدناً وذهناً إنها غير منتبهة حتى إلى انقطاع

أواصرها مع تلك الحقيقة المجتمعية ،وإنها صيرت مجرد حياة يتم التلاعب بها على خشبة المسرح

المرأة ،كيف أرادها القائد أبو أن تكون ؟

تصدر المرأة ونظام العلاقات والتناقضات المتشكل حولها قائمة الظواهر الواجب معالجتها بشكل منفرد إلى جانب تكوين مضمون الديمقراطية ،فلدى تناول ظاهرة المرأة نرى بوضوح أكبر مدى تأخر ونقصان معالجة العلوم الاجتماعية لها بما يضاهاى ما عليه مسألة توازنات السلوكيات المشاعية والديمقراطية فثمة إجماع عام في كل المواقف العلمية والأخلاقية والسياسية بأن ما تعانيه المرأة هو من دواعي طبيعتها فالمرأة اعتادت على قبول هذه البراديجما طبيعياً فطبيعة وقدسيتها القوالب الثابتة المفروضة على الشعوب منذ آلاف السنين باتت محفورة في كل خلايا ذهنية المرأة وتصرفاتها بأضعاف مضاعفة ،وبقدر ما تم تأنيث الشعوب ،اتسمت المرأة أيضاً بالشعبوية فهي قد عوملت كنسب وطبقة وأمة مسحوقة ،فتاريخ عبودية الأنوثة لم يدون بعد ،أما تاريخ الحرية فلا يزال ينتظر التدوين ،ويرتبط إبقاء عبودية المرأة في غياهب

من الألعيب الملعوبة عليهن ،وبتن في حالة مستولى عليهن فيها إلى درجة لا يرين مانعاً من لعب هذه الألعيب بذاتهن ،فالمراة لا تتوانى عن عرض نفسها طوعياً كعبودية مستساغة في كافة خلايا الحياة ،صوتاً ولوناً وبدناً وذهناً إنها غير منتبهة حتى إلى انقطاع أو اصرها مع تلك الحقيقة المجتمعية ،وإنها صيرت مجرد حياة يتم التلاعب بها على خشبة المسرح

المراة ،كيف أرادها القائد أبو أن تكون ؟

تصدر المراة ونظام العلاقات والتناقضات المتشكل حولها قائمة الظواهر الواجب معالجتها بشكل منفرد إلى جانب تكوين مضمون الديمقراطية ،فلدى تناول ظاهرة المراة نرى بوضوح أكبر مدى تأخر ونقصان معالجة العلوم الاجتماعية لها بما يضاهاى ما عليه مسألة توازنات السلوكيات المشاعية والديمقراطية فثمة إجماع عام في كل المواقف العلمية والأخلاقية والسياسية بأن ما تعانيه المراة هو من دواعي طبيعتها فالمراة اعتادت على قبول هذه البراديجما طبيعياً فطبيعة و قدسية القوالب الثابتة المفروضة على الشعوب منذ آلاف السنين باتت محفورة في كل خلايا ذهنية المراة وتصرفاتها بأضعاف مضاعفة ،وبقدر ما تم تأنيث الشعوب ،اتسمت المراة

أيضاً بالشعبوية فهي قد عوملت كنسب وطبقة وأمة مسحوقة، فتاريخ عبودية الأنوثة لم يدون بعد، أما تاريخ الحرية فلا يزال ينتظر التدوين، ويرتبط إبقاء عبودية المرأة في غياهب الظلام الغائرة بالسلطة الهرمية والدولتية المتصاعدة في المجتمع، ومع تعويد المرأة على العبودية يأتي استعباد الرجل بعد استعبادها، ولعل السبب الأساسي لهذه العبودية هو السلطة، لأن طبيعة السلطة تتطلب العبودية، فإذا كان نظام السلطة بيد الرجل فلن يكفي بتشكيل قسم من الجنس البشري حسب تلك السلطة، بل سيشمل الجنس برمته، فكيفما ير أصحاب السلطة في حدود الدولة حدوداً لبيوتهم ويحقون لذاتهم القيام بكل الممارسات ضمنها، ففي العائلة ير الرجل ممارسة أي عمل باعتباره صاحب السلطة والمرأة المنعكفة في البيت ملك قديم وغائر متملك إلى أبعد الحدود، والمرأة المستعبدة تكمن في مصدر الملكية فتتنفسي العبودية والملكية في المرأة على موجات متتالية لتعم كل المستوى الاجتماعي، وترسخ كل عاطفة أو فكرة للملكية والعبودية في البنية الذهنية والسلوكية للفرد والمجتمع، وبهذا فقضية المرأة تبدو كقضية اجتماعية ولكنها ذات تأثير كبير متبادل على كثير من الحروب والنضال السياسي، فمثل هذه القضية كمثل قضية الدين

فيها كثير من التشابك والتعقيد، ولكن دون أن تهتدي لحل مناسب لها حتى في المجتمع الاشتراكي، ودون أن يختلف موقف البرجوازية الصغيرة عن موقف العدو الانتهازي من هذه القضية التي تشكل البداية لانطلاقة الحركات السياسية في متروبولات الإمبريالية والدول الاشتراكية، فهذه القضية تحظى بأهمية كبيرة في حركات اليسار، وحركات السلام والخضر وكذلك ما تزال تحتفظ بثقلها في البلدان الاشتراكية على مستويات مختلفة وبالتأكيد فالموضوع له تأثير كبير في البلدان المستعمرة والدول المرتبطة والمجتمعات المختلفة فهذه القضية من قضايا الثورة المهمة وهي معقدة تعقيداً شديداً من زاوية المجتمع الكردستاني، فلها أبعاد سياسية على نفس المستوى، ونظراً لتعقيدات الموضوع والتكتم عليه، ورغم انطلاقة الكثير من القوى من وجهة النظر الاشتراكية فإنها إما أن تأخذ الموضوع على أساس قوالب جامدة أو تمر عليه مرور الكرام وهذه مواقف خاطئة بلا ريب، فلا الحلول المتعفنة في البرجوازية الليبرالية ولا المواقف القبيلية من نوع (يجب ألا نقرب من الموضوع) يمكن أن تكون مقبولة وذلك لأن الفاشية التركية تناولت موضوع المرأة بشكل يفيدها ومعاكس تماماً ليس لجهة وضع القضية في خدمة

الفاشية فقط بل استخدمته في سبيل تطوير الثورة المضادة وتأثيراتها والتحريض عليها، وبشكل خاص استخدمت أساليبها في سبيل إفشال الجهود الثورية المبذولة لأجل حل هذه القضية بوعي كامل ومنظم، فالدولة التركية تعيش أزمة كبيرة فحواها هي الأسرة التي تكون الخلية الأساسية في المجتمع فهذه الأسرة تعاني التمزق والمشادات، وواقع المرأة فيها مرير أشبه بوجودها بين فكي كماشة، لأنها تتعرض للضغط في جميع النواحي الثقافية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية فالنظام

الفاشي التركي يستخدم المرأة كصناعة ثانوية بالنسبة لحكمه وبوسائل وسبل مختلفة يضع هذه القضية في خدمته وخاصة في التستر على الحقائق وجعلها محتملة فيتناول المرأة على شكل متاع أو مادة بشكل خبيث، حيث يسوقها ويجعلها سلعة أو متاعاً يباع ويشترى، فتنحول المرأة في مرحلة التسويق هذه إلى سلعة رخيصة، فيتم بذلك تحطيم وانهيار المجتمع التركي المتعصب منذ مئات السنين، فتحل قلة الشرف والتسيب محل التعصب والانغلاق الذي كان سائداً في السابق والتطوير لا زال جارياً إلى درجة يتم الاستهزاء بكل العادات والتقاليد التي سادت لمئات السنين، ففاشية ١٢

أيلول تقوم بتطوير سياسات وأوضاع كان يراها المجتمع منحرفة وغير مقبولة لديه ،وخاصة أن هذه السياسات تدفع بالمرأة إلى السوق بصورة كبيرة ،وتحولها إلى آلة طيعة وساقطة للفاشية لتستفيد منها وتستخدمها في تنفيذ ما ترمي إليه وكل ما تفكر فيه ،وبهذا فالوضع الذي تعيشه الأسرة والمرأة في تركيا هو الاستغلال اللا محدود الذي يطبق بدون رحمة ،هذا ما يهدد وجود الأسرة وبنيتها وبناء عليه فكمال المجتمع مهدد ما دامت الأسرة مهددة وأما بالنسبة لوضع العائلة في كردستان فهو مطابق تماماً للوضع الاستعماري القائم كردستان ،فالاستعمار قام بتخريب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الوعي السياسي والتسييس في كردستان منذ مئات السنين وشل الأنشطة الاقتصادية الحرة للطبقات المختلفة لصالح مصالحه

واقصاده ،ولم يعد المجال لأي تطور اقتصادي محلي ،وحظر الجمعيات السياسية ، وبهذا فقد خرب كل ما يمكن أن يدافع عن المجتمع ومصالحه من بنية فوقية أو تحتية من مؤسسات وقواعد ،وبقاء الأفراد هو سبيل لبقاء الاستعمار ،فلهذا قد حافظ على الأفراد بشكل يستفيد منهم إلى أقصى حد ،فنشر عبادة العائلة التي هي الحدود التي تنفع المستعمر دون سواه ،فلا فائدة للمجتمع أو

العشيرة أو حتى العائلة ذاتها إلا أن تدخل في دائرة العمالة للاستعمار وهذا سيساعد على انتشار جيوش العاطلين عن العمل ،ويوفر القوة اللازمة إلى الجيش وللعمل الذي يرغبه الاستعمار ،ولهذا فالاستعمار يحاول دائماً إبقاء عبادة العائلة على قيد الحياة لأنها ستستمر في تنفيذ مهامها من العمالة له من خلال القبيلة وتخريج الأجيال التي تخدم ذلك وترتضي به ،ولحل هذه المعضلة لا بد من الثورة لأنها الوسيلة الوحيدة لذلك فهي وبقدر ما تكون ضرورية لأجل التطور الاجتماعي تكون بنفس القدر من الضرورة لأجل الحفاظ على الأسرة ،وعلاقات الرجل والمرأة ولا بد أن تستهدف الثورة خلق العائلة الجديدة والرجل الجديد والمرأة الجديدة بدل العائلة القديمة ،وبناء عليه فإن تحقيق التحول الثوري في العائلة هو الخطوة الأساسية في سبيل التحرر الوطني والثورة التي لا تستطيع التسرب إلى داخل العائلة محكوم عليها بالفشل ،ولذلك فيجب سحب العائلات إلى أجواء الثورة مهما كان الثمن وبأي وسيلة كانت وربطها بالثورة بأي رباط أصبح ضرورة كبيرة ولن يتحقق التحول الثوري في العائلة ما لم يتم تنظيم حركة المرأة من خلال تطوير الثورية الداخلية للعائلة ،وجعل كل عائلة بؤرة ثورية

وطنية وخليّة حزبية، وعندئذ تكون كردستان قد تحررت، وذلك لأن تحرير كردستان يتناسب طردياً مع التحول الثوري للعائلة وتطورها ويتناسب مع إقامة أسرة حزبية مختارة نموذجية بدلاً من الأسرة الاصطناعية التي تقوم بخدمة كثير من الأهداف الرجعية وبذلك فالحزب يكون الأسرة التي ستنشئ كافة المؤسسات الوطنية والاجتماعية من جديد وستتغلب على الأسرة التقليدية، لتصنع من ذاتها أسرة جديدة مدججة بأقوى الإمكانيات التي ستوصلها إلى العائلة الثورية الحرة، ومثلما الثورة هي كل شيء بالنسبة للعائلة، فهي الأهم من كل ذلك بالنسبة للمرأة فإن كانت الحرية هماً من هموم المرأة فلا سبيل أمامها سوى التحول الثوري، فالثورة ضرورية لأجل بعض العلاقات الحضارية، وثورية المرأة وتطور حركتها الثورية لها أهمية كبرى في ظروفها الذاتية، فإذا تحقق الموق السليم منها في المجتمع وتم تحديد الظروف الموضوعية بشكل جيد، فسيظهر عنصر جديد من عناصر الحرية، وهذا ليس بسيطاً غز يجب ألا ننسى مدى صعوبة تحقيق التحول الثوري لدى المرأة ذاتها، لأن ظاهرة المرأة تشكل البؤرة الأساسية لحل كافة المشاكل الاجتماعية ولهذا فيجب رفع شعار (تحقيق الانكسار الجنسي الثالث الأكبر على حساب الرجل) لأنه

لا يمكن لأي طلب في الحرية والمساواة أن يكتسب معناه أو يتحقق ما لم تتحقق المساواة الجنسية الاجتماعية، والحرية الحقيقية للمرأة لا يمكن أن تتحقق إلا بإزالتها للمشاعر والإرادات الاستعبادية المسلطة عليها من قبل الزوج أو الأب أو العاشق أو الأخ أو الصديق، فأفضل عشق هو أخطر ملكية ومن المحال كشف النقاب عن هوية المرأة الحرة دون تمرير كافة القوالب الفكرية والدينية والعلمية والفنية التي خلفها عالم الرجل المهيمن تجاه المرأة من مصفاة الانتقادات المكثفة، فعلى المرأة أن تكون ملك ذاتها أولاً كي لا تصبح ملكاً لأحد والمرأة المتحولة إلى ملك وسلعة تعيق ظهور الرجل الفاضل أيضاً وتشكل معاشرة امرأة كهذه حجر عثرة أمام الرجل الحر، والمرأة المحط قدرها تعني رجلاً منحطاً، وعند القول أن مستوى حرية المجتمعات يرتبط بمستوى حرية المرأة فيعني هذا أنه من لا يكون حراً لن يكون جمالياً، ولكي تحقق المرأة أعلى مستويات الجمالية عليها أن تسيّر نضال حريتها بشكل متداخل بدءاً من تأسيس حزبها الذاتي الخاص بها مروراً بتكوين حركة المرأة الجماهيرية، وصولاً إلى تأسيس كافة منظمات المجتمع المدني والبنى السياسية الديمقراطية، وسوف تكتسب المرأة شخصيتها وهويتها، بقدر ما تتخلص من قبضة

هيمنة الرجل ومجتمعه ،وتتحرك بمبادرتها المستقلة
وتكتسب قوتها ،وتصبح عضواً

فعالاً في مسيرة ثورة الحرية وكادراً فيه ،ولكي تصبح
كادراً حراً في مسيرة الثورة نحو الحرية عليها القيام
بالتعليم والتدريب والتأسيس لتنظيمها حسب ظروفها
الواقعية ،وعلينا التركيز دائماً بأن الثورة التي لا تحوي
المرأة في صفوفها لا يمكن لها تحقيق النجاح ،ولهذا فلا
بد من التركيز على نقطة مهمة بل لعلها تكون الأهم في
تاريخ التحول الثوري الكردستاني بل تعد منعطفاً
تاريخياً في تشخيص هوية العائلة الجديدة التي يتطلع
إليها الشعب الكردستاني ،فحاضن هذه الهوية هو حزب
العمال الكردستاني الذي يعد وبدون منازع العائلة
الجديدة التي يتطلع إليها الشعب الكردستاني لأن القوانين
التي تسري في أجواء هذا الحزب هي قوانين الثورة
والتي تعتبر بمثابة الحياة الثورية المناقضة لكل قديم
والمتجاوزة له ،ولأن قواعد هذه العائلة قد رسخت بدماء
الشهداء ،ولهذا فسوف تحل محل العائلات التقليدية
،وستبدل من العلاقات التي كانت ضمن العائلة التقليدية

،وستخلق علاقات تتناسب مع الحياة المقدسة لمفهوم العائلة الجديدة ،حيث ستتجذر المساواة بدلاً من العبودية والانحراف وعدم المساواة في علاقات المرأة والرجل وبذلك سيتم القضاء تماماً على الشكل الحالي للعائلة في كردستان والتي هي أقرب إلى المأساة منها إلى ما نسميه عائلة أو أسرة ،لأنها تشكل أزمة حقيقية فهي مقبرة للفكر ولوح لتجربة الإرادة التي تكتب عليها ولا تلبث أن تمحى ،فهي كمثالث الشيطان حيث يتحطم إنساننا عليه ويندثر ،وعند القضاء على العائلة المأساة ،ستبدأ عملية تنوير المجتمع بتنوير وضع المرأة ،لأن طبيعة المجتمع ستبقى غير منيرة ما دامت طبيعة المرأة تعوم في الظلام ،والتنوير الحقيقي والشامل للطبيعة الاجتماعية غير ممكن إلا بالتنوير الحقيقي والشامل لطبيعة المرأة وإن تسليط الضوء على وضع المرأة بدءاً من تاريخ استعمارها كأنتى إلى استعمارها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وذهنياً سيقدم مساهمات كبرى في تسليط الضوء على جميع مواضيع التاريخ الأخرى وعلى المجتمع الراهن بكافة جوانبه ،ولا شك أن كشف النقاب عن وضع المرأة هو أحد أبعاد المسألة ،والبعد الأهم معنيً بقضية التحرر ،ذلك لأن مستوى حرية المجتمع العامة يتناسب طردياً مع مستوى حرية المرأة ويجب

معرفة كيفية تعبئة مضمون هذا التشخيص الصحيح وذلك لأن حرية المرأة ومساواتها لا تحددان حرية المجتمع ومساواته فحسب بل وتقتضيان إجراءات النظرية والمنهاج والتنظيم والممارسة العملية اللازمة والأهم من ذلك أنه يدل على استحالة وجود السياسة الديمقراطية بدون المرأة بل وستبقى السياسة التطبيقية ناقصة وسيستحيل استتباب السلم وحماية البيئة حين ذاك فيجب إخراج المرأة من كونها مجرد أم مقدسة ومحور الشرف وزوجة لا استغناء عنها ولا حياة دونها، ويجب البحث في حقيقتها بصفاتها إجمالي الذات والموضوع ويجب تطهير هذه البحوث من مهزلة العشق، بل وينبغي

أن يستعرض البعد الأهم في البحوث تلك السفالات الكبرى التي تتم مواراتها باسم العشق، ومقولة (كل حروب المشرق والمغرب نشبت بسبب المرأة) توضح حقيقة واحدة ألا وهي أن المرأة باتت قيّمة كمستعمرة ولأجل ذلك أصبحت موضوع الحروب المهمة، والحدائث الرأسمالية مثلت استعمار المرأة على نحو أشد وطأة وبأبعاد أكثر مما هي عليه ألف مرة، لأنها نقشت

الاستعمار على هوية المرأة ، وذلك عندما جعلتها أمماً لجميع أنواع الكدح وصاحبة الجهد المجاني والعاملة بأبخس الأجور والأكثر بطالة وهي مصدر الشهوة والقمع اللا محدودين للزوج وآلة إنجاب للنظام ، والحاضنة المربية وأداة للدعاية والجنس والإباحية ، وتطول لائحة أوجه استعمارها واستغلالها ، فالرأسمالية قد طورت آلية استغلالها بما لا مثيل له في آلية أي استغلال آخر ، ولا ريب أنه ينبغي على الحركة الفامينية التي جاءت كرد فعل ضد النظام السلطوي الذكوري لتطبق قانون المساواة بين المرأة والرجل أن تكون الحركة الأكثر راديكالية في مناهضة النظام على ضوء هذه الحقائق ، فالحركة النسائية التي تمتد أصولها بحالتها العصرية إلى الثورة الفرنسية اندفعت في المرحلة الأولى وراء المساواة القانونية ، هذه المساواة التي كانت خاوية المضمون ، وذلك لأن المساواة والحرية التي ادعتها للمرأة أسوة بالرجل كانت ظاهرياً فقط ، وكان أهم أشكال الضلال مخفياً في هذا النمط من المساواة والحرية ، لأن المرأة تعرّضت ذهنياً وجسداً إلى الأسر والاستغلال ، وحكم عليها بأقصى درجات العبودية والكدح اللا محدودين ليس في عهد الحداثة الرأسمالية فحسب ، بل وفي ظل جميع أنظمة المدنية الهرمية

والدولتية السائدة على مر العصور والتي تغلغت إلى كافة الأنسجة الاجتماعية، فحرية هذه المرأة أو مساواتها وديمقراطيتها تقتضي الأنشطة النظرية الشاملة والصراعات الأيديولوجية والنشاطات المعنية بالمنهاج والتنظيم، والأهم من ذلك أنها تتطلب الممارسات الوطيدة، والمسؤولية الأساسية في حل قضية المرأة تقع على عاتق المرأة ذاتها وذلك لأن قضيتها قد اكتسبت أبعاداً عملاقة وكذلك حل القضية الديموغرافية التي تعد السبيل الأول لسد الطريق أمام الدمار الأيكولوجي يقع على عاتقها أيضاً، لأن الشرط الأول في كلا الحلين هو حرية ومساواة المرأة تماماً وحقها في مزاولة السياسة الديمقراطية كلياً، وحقها في أن تكون صاحبة الإرادة والكلمة الحاسمة في جميع العلاقات المعنية بالجنس، وفيما خلا هذه الحقائق لا يمكن تمكين خلاص وحرية ومساواة المرأة والمجتمع والبيئة بكل معانيها كما لا يحتمل تشكيل السياسة الديمقراطية والسياسة الكونفدرالية، فالمرأة تؤدي دوراً حياتياً من حيث أخلاقيات وجماليات الحياة على ضوء الحرية والمساواة والتحول الديمقراطي، كونها العنصر الأصلي للمجتمع الأخلاقي والسياسي، وعلم الأخلاقيات والجمال جزء لا يتجزأ من علم المرأة، ولا جدال حول أن المرأة ستحقق

انفتاحاً وتطورات عظيمة في جميع ميادين الأخلاقيات كقوة فكرية وتطبيقية على السواء بحكم مسؤوليتها الثقيلة في الحياة فأواصر المرأة مع الحياة أوسع بكثير قياساً بالرجل ،ورقي الذكاء العاطفي لديها متعلق بذلك وبالتالي فعلم الجمال موضوع وجودي بالنسبة للمرأة كونه يعنى بتجميل الحياة ،ومسؤولية المرأة أوسع على الصعيد الأخلاقي ،وتصرف المرأة بروح المسؤولية على صعيد المجتمع الأخلاقي والسياسي أمر نابع من طبيعتها وذلك من حيث تقييم وتشخيص وإقرار الجوانب الحسنة والسيئة فيما يتعلق بتعليم الإنسان وتربيته وبأهمية الحياة والسلم وبسوء الحرب وهولها وبمعايير الأحقية والعدالة ،وبالتأكيد يجب أن يعاد للمرأة دورها في علم الاقتصاد لأن الاقتصاد شكل نشاطاً اجتماعياً أدت فيه المرأة دوراً أصيلاً منذ البداية ،والاقتصاد ذات معان مصيرية للمرأة بحكم مسؤوليتها في تنشئة الأطفال ،ولفظ الاقتصاد في اللغة اليونانية (قانون المنزل ،قواعد ارتزاق وإعاشة المنزل) وهذا بالتأكيد يدخل ضمن نشاطات المرأة الأساسية وعندما أخرج هذا النشاط من يد المرأة وسلّم إلى المسؤولين المتصرفين كالأغوات من قبيل المرابين والتجار والمستثمرين وأصحاب المال والسلطة والدولة ،صفعت الحياة الاقتصادية بأكبر

ضربة ، وذلك لأن المرأة أقصيت بهذا عن ممارسة مهنتها المقدسة التي صيرت إلى ساحة بالأعيب الربا والتلاعب بالأسعار في البورصات وحوّلت إلى معامل لإنتاج آلات الحروب ووسائل

المواصلات التي تجعل البيئة لا تطاق ،ولصنع المنتوجات الكمالية المربحة التي لا علاقة لها كثيرا ً بحاجات الإنسان الأساسية ،وبوجب ما سبق فعلى العصرية الديمقراطية أن تدرك طبيعة المرأة وحركتها في سبيل حريتها هي إحدى قواها الأساسية ،وبالتالي أن تعتبر تطويرها وعقد التحالف معها إحدى مهامها الرئيسية وأن تقيّمها بموجب ذلك ضمن نشاطات إعادة الهيكلة

المرأة في صفوف حزب العمال الكردستاني :

حزب العمال الكردستاني هو أول حزب استطاع أن يحرز تطورات لا مثيل لها على صعيد النضال التحرري المعاصر في كردستان ،وهو أول حزب رفض الحالة المنحطة للمرأة ونظام المجتمع الأبوي ،وهو أول حزب نادى بحرية المرأة وناضل في سبيل تحقيق هذه الحرية ،ولذلك فقد بنى نظامه الاجتماعي بناء على تأثيرات ميراث الثقافة النيولوتية ،وبذل جهوداً جبارة في

سبيل إحياء هذه الثقافة العريقة ،وعمل على تطوير مجتمع عصري قائم على خلق امرأة حرة ورجل حر ولذلك وبناء على اقتراح القائد عبدالله أوجلان فقد شكل حزب العمال الكردستاني عدة تنظيمات للمرأة كاتحاد النساء الوطنيات الكردستانيات وحزب حرية المرأة الكردستاني والاتحاد الحر للمرأة الكردستانية وبالنسبة لاتحاد النساء الوطنيات الكردستانيات فقد شكل عام ١٩٨٧ كأول تنظيم نسائي يعبر عن القوة المنظمة للمرأة داخل الحزب ،ومثل أول تنظيم للمرأة الكردية عامة ،وقد سير التنظيم أكثر نشاطاته في ساحة اوروبا تحت كنف جبهة التحرير الوطنية الكردستانية ،ولكن ولعدم تجاوز المرأة لخصائصها الاجتماعية الرجعية حيث أنها لم تتمكن من المساهمة عملياً بما يوازي هذا التنظيم ومتطلباته رغم أنه كان قد نظم ذاته في كافة ساحات كردستان إلا أنه ظل محصوراً عملياً في ساحة اوروبا فقط ولأنه لم يتحلّ بالمستوى المطلوب من الحاكمية بقي تأثيره ناقصاً لدرجة ملحوظة في تغيير وتنظيم وتطوير الالتحاق المتزايد للمرأة بصفوف النضال على أساس التدريب الأيديولوجي العميق وقد تم تأسيس حزب حرية المرأة الكردستاني عام ٢٠٠٤ حيث ضم هذا الحزب في صفوفه جميع التنظيمات والحركات النسوية المناضلة

في مجال حرية المرأة الكردية وذلك لأن التطور
الحاصل في قضية تحرر المرأة وصل إلى درجة تطلب
نهضة المرأة والحاجة إلى تأمين تنظيم كونفدرالي خاص
بالمرأة وقد تم تنظيم الاتحاد الحر للمرأة الكردستانية
بهدف تكوين القوة الإدارية في السياسة والمجتمع
والعائلة وفي العلاقات بين الجنسين وتحديد مقاييس
المرأة الحرة والمجتمع الحر بموجب ذلك، وتطوير
تطلعاتها وبحوثها عن الحياة، وتوجيه الانتقادات الحادة
للرجل ضمن إطار هذه المقاييس لحثه على التحول
والتغير وأما بالنسبة لمبادئ حركة الاتحاد الحر للمرأة
الكردستانية فتتلخص في ثلاثة وأولها هو الارتباط اللا
محدود بمبدأ الوطنية، فقد يتراجع الكل عن الوطن
والحرب الوطنية، دون أن يتراجع التنظيم عن ذلك، وأما
المبدأ الثاني فهو عنصر لا غنى عنه في حقيقة الحرب
، وأول ما قالته المرأة في الحزب هو (أريد أن أتواجد في
الحرب) فمعنى ذلك أن هذه الحركة هي بالأصل حركة
حربية، وهي بمثابة سلاح انتقام من كل الخصائص
الرجعية، وكافة أنواع الانحطاط والسفالة، ومن كل
الخصائص الخطيرة المتواجدة في الرجل قبل أي شيء
، فهذه الحركة هي أداة الجمال لأنها تحارب كافة
خصائص المرأة المنحطة والذليلة والسيئة، وأما المبدأ

الثالث والأخير فهو قوة الحرب فيجب تقييم هذه الحركة كقوة تنظيمية بأعلى المستويات ،وبالإضافة إلى كل ذلك واستناداً على أفكار القائد أبو بخصوص المرأة ومن وحي فلسفته فقد تم تأسيس وحدات حماية المرأة وهي مجموعة نسائية تعددت مسمياتها حيث كانت تتألف بداية من سبعة آلاف امرأة ،وقد زاع صيتها منذ تصاعد هجماتها ضد تنظيم داعش ،فبعد أقل من عام من تأسيس وحدات حماية الشعب بهدف الدفاع عن مناطق شمال وشرق سوريا ،قررت المقاتلات ضمن هذا التنظيم العسكري تأسيس تنظيم نسوي أطلق عليه اسم وحدات حماية المرأة ،لهن حصة مناصفة عسكرياً وسياسياً ومدنياً في مناطق شمال وشرق سوريا ،وقد شاركت النساء في المقاومة السورية منذ أوائل عام ٢٠١١ وفي عام ٢٠١٢ وتحديداً في ٣ نيسان تأسست منظمة نسائية مع أول كتيبة تشكلت في جنديرس ،واعتباراً من أواخر عام ٢٠١٤ كان لدى وحدات حماية المرأة أكثر من ٧٠٠٠ مقاتلة متطوعة تتراوح أعمارهن بين ١٨ وال ٤٠ عاماً وبحلول عام ٢٠١٧ ضمت المجموعة ٢٤٠٠٠ مقاتلة من الكرد والعرب ،وكذلك تم تأسيس مؤتمر ستار في شمال وشرق سوريا ١٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٥ والذي كان يعرف باسم اتحاد ستار في بداية

الثورة ،حيث حمل المؤتمر على عاتقه تنظيم النساء والعمل على استعادة مكانة المرأة بعد سنين طوال من الحرمان وطمس للحقوق ،وبالفعل تحول مؤتمر ستار إلى مظلة أساسية لكافة النساء والحاضنة الراسخة لنساء شمال وشرق سوريا بعد تحريرهن من مرتزقة داعش ،وبعد ثورة المرأة في شمال وشرق سوريا تطور اتحاد ستار ليصبح مؤتمر ستار عام ٢٠١٦ وليوسع بذلك نشاطه في كل من الجزيرة وكوباني وعفرين ،وكانت للمرأة العربية مكانة هامة في مؤتمر ستار الذي رسخ تنظيمه في المناطق الغالبية العربية ،وتمكن بذلك من لم شمل جميع النساء في سوريا ،وإلى جانب كل ما تم تأسيسه من الأحزاب والتنظيمات الخاصة بالمرأة فقد تم تطبيق نظام الرئاسة المشتركة في شمال وشرق سوريا كنموذج يستطيع تطوير الحرية والمساواة في المجتمع ويخطو بخطواته على درب بناء المجتمع الديمقراطي والمرأة الحرة وأيضاً تم افتتاح أكاديميات خاصة بالمرأة اعتمدت مبدأ حرية المرأة هي حرية المجتمع ،وتم تنظيمها في المؤسسات والكومينات والمجالس ،وتدريبها فكرياً وعملياً

حتى استطاعت أن تتخطى قيود العبودية وتسير طريق القائد عبدالله أوجلان من مبدأ المرأة هي الحياة الحرة ،فالمرأة في صفوف حزب العمال الكردستاني خطت خطوة هامة في مسيرة التحرر وذلك عندما انتقلت من امرأة محطمة إلى حركة نسائية عامة ،ومن ثم إلى جيش نسائي أي تنظيم خاص بالمرأة ،وذلك عندما تم تنظيمها وتجييشها على كافة الأصعدة لأجل تكريس الحرية والمساواة ،فتجييش المرأة أمر مبدئي ،وقد تطورت فعالياته عام ١٩٩٢ كثمرة لهذا التقرب المبدئي وكأول تجربة متحققة أسفرت عن تجارب وخبرات هامة بالنسبة لتاريخ المرأة ،وهو أيضاً ضرورة قيّمة وأساسية لسيادة المساواة فالهدف من التجييش هو تطوير نهج الحرب الموازي للنهج الأيديولوجي المتبنى والنساء المناضلات هن قوة التنظيم وسلاحه والقيمة الثورية الأسمى والأرقى لأنهن صارن عن ضد انعكاسات المجتمع الطبقي من الناحية الأيديولوجية والحياتية والتنظيمية على صفوف النضال التحرري الوطني ولم تقبلن بالمنطق

الذي فرضه نهج العصاة المتواطئين وميولهم ومساعدتهم الانحرافية التي يفرضونها على النهج الصائب للحرب

كلمة أخيرة : كلمات جلييلة قالها القائد أبو في ثورة

المرأة مختزلاً بها قضية تحررها :إني أعتبر ترك الأبواب مفتوحة أمام العشق بين صفوفنا من دواعي الحرية والحرب والمساواة والديمقراطية التي لا

يستغنى عنها ،إذ يستحيل نمو وتطور الديمقراطية والحرية والمساواة الوطنية في الأوساط المنغلقة أمام العشق ،وبدون تسامي المرأة عالياً لا يمكن اكتساب الشعوب أية دعوى مشرفة ،فحرية المرأة تنصدر كل القيم الأساسية في حركة ،وحركة المرأة تعد أهم الجوانب في الثورات الاجتماعية المتماشية والمستجدات الحديثة على الصعيد العالمي ،ثورة المرأة هي ثورة داخل ثورة ،واستيعاب المرأة المتحررة يعني استيعاب التاريخ والمجتمع والحياة من جديد ،لذا فأخراج المرأة من كونها مادة سلعية مغالٍ فيها ضمن الرأسمالية والرجعية الإقطاعية الدينية هو أحد أهم الوظائف ،هذا إلى جانب المهمة الأساسية في التخلص من أخلاق وزواج الرجل الحاكم المشحون بأحكام القيم المهيمنة للإقطاعية والرأسمالية ،والمرأة ملزمة بتأدية دورها مع

حقيقة حزب حرية المرأة الكردستاني ، والتحويلات إلى
ثلاثية (الإلهة _ الملاك_ أفروديت) ذات الألفاظ
الميثولوجية التي تفيدها في فحواها التمرد على ثقافة
الرجولة المهيمنة على ثقافة ٥٠٠٠ سنة ، فتلك الثقافة قد
أسقطت المرأة في وضعية مروّعة ، والزواج المتضمن
للملكية هو أحد أفظع المخاطر وبدون تحقيق حرية
المرأة لا يمكننا تطوير أي جانب من جوانب ساحة الحياة
الحرّة ذات المعاني السامية والقيّمة والتي تستحق العيش
فيها ، ويتطلب الأمر صراع المرأة العظيم الذي لا يمكن
أن تتطور الوطنية والمساواة بدونه ، والعشق يتطلب
نظرية سوسيولوجية بممارسته العملية التامة ، ولا يمكن
إنزاله إلى مستوى عواطف بسيطة لأي فردين ، فالعشق
يستلزم البساطة الجليّة والحب الكبير والنجاح الفائق
ومن لا نجاح له لا عشق له ووجه العشق متجه دائماً
نحو حرب الحرية المظفرة ، وكلنا نعرف بأن الأفراد
يتكونون من جنسين اثنين ولكننا في ساحة الحرب
_ ولأن الفاتحين سلبوا كل ما هو لنا _ فلا توجد نساء لدينا
يمكننا القول بأنهن نساؤنا ، والنساء الموجودات هن نساء
أشياء سلعية ذوات نوعية بخسة ، وإقامة مناضلي الحرية
علاقة مع هؤلاء النساء أمر يناقض جوهر الموضوع
، أما علاقة المرأة الطامحة إلى الحرية والمناضلة لأجلها

مع رجال من هذا النوع فهو أكثر تضاداً ،فالمهم أصلاً هو مواصلة الذات عبر الأفكار والآراء المطروحة منذ عهد أفلاطون ،في حين أن مواصلة الوجود الجسدي فحسب تعتمد على الغرائز الجنسية الفطرية ،وهي الساحة الوحيدة المتروكة لشعبنا لمواصلة ذاته ،وهي الآن باتت البلاء الأشد على رأسه ،والظاهرة المعاشة لدينا هي ظاهرة تاريخية ،وما اقترحته من مصطلح (تمثيل الإلهة_الملاك_أفروديت)لأجل مجموعة من رفيقاتنا ،إنما هو بغرض محاربة الثقافة الاستعبادية الفظيعة التي يطبقها الشرق الأوسط على المرأة ،وثمة حاجة ماسة لنساء أصيلات من ذلك النوع في هذه المرحلة من التاريخ ،مع أن المئات من الرفيقات أمثال ساكينة جانسس وبريتان وزيلان....برهننّ هذه الحقيقة باستشهادهن بمواقف بطولية باسلة ،وذكرهن تضمن معانٍ عظيمة ،وأنا على قناعة بوجود الكثير الكثير من نساءنا الباسلات الآن أيضاً ،وشخصياتهن المفعمة بالجسارة والجرأة والعدالة والعشق العظيم تبرز حديثاً إلى الميدان ،حيث يبدين أمثلة مختارة للذكاءين العاطفي والتحليلي ليخلقن بذلك شخصياتهن من جديد ،إنها نقطة انعطافية تاريخية مفعمة بالمعاني النبيلة في تاريخ حرية المرأة

الفهرس

تمهيد ص ٤

المرأة في ظل المجتمعات المختلفة والأنظمة المتباينة
ص ٥

المرأة عبر التاريخ ص ٨

المرأة في مرآة الشرق الأوسط قديماً وحديثاً ص ١٣

المرأة، كيف أراها القائد أبو أن تكون ص ١٦

المرأة في صفوف حزب العمال الكردستاني ص ٢٨

كلمة أخيرة ص ٣٢

ن

تت